مراجعة نظرية لعلاقة الخدمة الاجتماعية بالتنمية المستدامة وابعادها (مراجعة مقال)

مراجعة مقال Subject Review

م.م نور منير بشير عذاب

noor.m.b@nahrainuniv.edu.iq

جامعة النهرين/ رئاسة الجامعة – قسم شؤون الاقسام الداخلية

الملخص

تهدف هذه الدراسة إلى تقديم مراجعة نظرية تحليلية للعلاقة بين الخدمة الاجتماعية والتنمية المستدامة، بوصفهما مجالين متكاملين يسعيان إلى تعزيز رفاهية الإنسان وتحقيق العدالة الاجتماعية في إطار استدامة الموارد و تعتمد الدراسة على تحليل الأدبيات المعاصرة التي تناولت أدوار الخدمة الاجتماعية في تحقيق أبعاد التنمية المستدامة الاجتماعية والاقتصادية والبيئية والمؤسسية وتلخص الدراسة إلى أن الخدمة الاجتماعية تمثل آلية تطبيقية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة من خلال تمكين الأفراد، وتعزيز المشاركة المجتمعية، وبناء رأس المال الاجتماعي، ودعم السياسات الاجتماعية العادلة كما تؤكد على ضرورة إعادة توجيه الممارسة المهنية لتكون أكثر تكاملاً مع الأطر التنموية المستدامة.

الكلمات المفتاحية: الخدمة الاجتماعية، التنمية المستدامة، العدالة الاجتماعية، التمكين، رأس المال الاجتماعي.

A Theoretical Review of the Relationship between Social Work and Sustainable Development and Its Dimensions (Subject Review)

Asst. Lect. Noor Muneer Basheer Eathab

University of Al-Nahrain – University Presidency – Department of Dormitory Affairs

Abstract:

This study aims to present an analytical theoretical review article examining the relationship between social work and sustainable development, as two complementary fields that seek to enhance human

well-being and achieve social justice within a framework of resource sustainability. The study relies on an analysis of contemporary literature addressing the roles of social work in advancing the social, economic, environmental, and institutional dimensions of sustainable development, The study concludes that social work represents a practical mechanism for achieving sustainable development goals through empowering individuals, promoting community participation, building social capital, and supporting equitable social policies. It further emphasizes the necessity of reorienting professional practice to become more integrated with sustainable development frameworks.

Keywords: Social Work, Sustainable Development, Social Justice, Empowerment, Social Capital

المقدمة:

شهد العالم خلال العقود الأخيرة تحولات اقتصادية واجتماعية وبيئية عميقة فرضت تحديات معقدة على المجتمعات، أبرزها اتساع فجوات عدم المساواة، تفاقم الفقر، تدهور البيئة، وضعف العدالة في توزيع الموارد. وفي ظل هذه التحديات برز مفهوم التنمية المستدامة كإطار عالمي يسعى إلى تحقيق التوازن بين النمو الاقتصادي، والعدالة الاجتماعية، وحماية البيئة، وفي المقابل، تعد الخدمة الاجتماعية مهنة إنسانية تسعى إلى تحسين الظروف المعيشية للأفراد والجماعات، وتعزيز قدرتهم على التكيف والمشاركة الفاعلة في المجتمع ومن هنا تتقاطع أهداف الخدمة الاجتماعية مع فلسفة التنمية المستدامة في سعيهما المشترك إلى تحقيق الكرامة الإنسانية والعدالة الاجتماعية وتأسيساً على ذلك، فإن دراسة العلاقة بين الخدمة الاجتماعية والتنمية المستدامة تمثل مدخلاً مهماً لفهم الدور التنموي للمهنة في السياق المعاصر.

اولاً: أهمية الدراسة :-

تنبع أهمية هذه الدراسة من عدة اعتبارات من ضمنها الأهمية النظرية اذ تسهم في تأصيل العلاقة بين الخدمة الاجتماعية والتنمية المستدامة ضمن إطار فكري متكامل والأهمية التطبيقية توضح كيفية توظيف أدوات ومهارات الخدمة الاجتماعية في دعم سياسات التنمية اما بالنسبة للاهمية المجتمعية فأنها تسلط الضوء على دور المهنة في معالجة قضايا الفقر والبطالة والتمييز والأهمية المهنية التي تعزز من مكانة الخدمة الاجتماعية كمحور أساسي في تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

ثانياً: أهداف المقال :

يسعى هذا المقال إلى :

١. تحليل المفاهيم الأساسية للخدمة الاجتماعية والتنمية المستدامة.

٢. استعراض الأبعاد المختلفة للتنمية المستدامة وعلاقتها بالممارسة المهنية.

٣. مناقشة الاتجاهات النظرية التي تفسر التكامل بين المجالين.

٤. تقديم استنتاجات وتوصيات تسهم في تطوير الدور التنموي للخدمة الاجتماعية.

ثالثاً: الإطار المفاهيمي:

١. **الخدمة الاجتماعية:** مهنة قائمة بذاتها ذات قاعدة علمية مستمدة من العلوم الإنسانية والاجتماعية والخبرة الميدانية، تشمل طرقها المهنية الأساسية خدمة الفرد والجماعة وتنظيم المجتمع، مع تضمين إدارة المؤسسات الاجتماعية والبحث المهني ضمن التطوير المتقدم.[١]

٢. **التنمية المستدامة:** عملية شاملة تهدف إلى وضع الإنسان محورا لها، وتحقيق توازن بين الأبعاد البيئية والاقتصادية والاجتماعية والسياسية، مع ترشيد الموارد وتنمية القدرات البشرية وتحويل البنية الصناعية وفق استراتيجية علمية، لضمان تلبية حاجات الحاضر دون المساس بحقوق الأجيال القادمة، ضمن مشاركة مجتمعية واحترام الخصوصية الحضارية[٢].

٣. **العدالة الاجتماعية:** هي الحالة التي ينتفي فيها الظلم والاستغلال والفقر والتهميش، وتزول الفوارق غير المقبولة بين الأفراد والجماعات، ويتمتع الجميع بحقوق متساوية وحريات مكفولة في الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والبيئية وفيها تتكافأ الفرص لتنمية القدرات وتحقيق الحراك الاجتماعي بما يخدم الفرد والمجتمع، بعيدا عن أي تبعية أو استغلال خارجي وعليه، يقوم المجتمع العادل على المساواة بوصفها جوهر المواطنة، وعلى التضامن الاجتماعي واحترام حقوق الإنسان وكرامته[٣].

٤. **رأس المال الاجتماعي :** وفي هذا السياق عرف تقرير التنمية البشرية الصادر عام ٢٠٠٣ رأس المال الاجتماعي بأنه يشمل النظام المؤسسي والعلاقات والعادات والتقاليد التي تؤثر في مختلف جوانب المجتمع، بما ينعكس على التفاعلات الاجتماعية والاقتصادية، ويؤثر بصورة مباشرة في عملية التنمية واستدامتها[٤].

رابعاً: ابعاد العلاقة بين الخدمة الاجتماعية و التنمية المستدامة

١. **البعد الاجتماعية :** يتمثل في تحقيق العدالة والمساواة في توزيع مدخلات ومخرجات التنمية بين أفراد الجيل الحالي، وكذلك بين الأجيال الحاضرة والقادمة، إذ يسهم القضاء على الفقر في تعزيز الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي وصولاً إلى رفاهية مستدامة. [٥]

٢. **البعد الاقتصادي :** يتجسد ذلك في تلبية الحاجات الأساسية للسكان عبر نمو اقتصادي مستدام مع التركيز على التصنيع وجمع البيانات لتطوير مشروعات قائمة على تكنولوجيا

المعلومات. ويشمل تطوير التعليم بإدماج التقنيات الحديثة لدعم المشروعات المستدامة، وإنشاء مصانع مزودة بتكنولوجيا متطورة لزيادة الإنتاج وتحقيق استدامة صناعية تقلل الفقر والبطالة. ويعد الاستثمار في التعليم، خصوصا الأساسي والفني، أساسا لبناء مجتمع صناعي واقتصادي مستدام يخدم الحاضر والمستقبل.

٣. **البعد البيئي** : يقوم على حماية الموارد الطبيعية وصونها من خلال تحقيق التوازن بين متطلبات البيئة والتنمية، نظرا لكون هذه الأبعاد مترابطة ومتكاملة ولا يمكن معالجتها بمعزل عن بعضها البعض ومن ضمنها (نشر الوعي البيئي، تعزيز السلوكيات المستدامة، دعم المجتمعات المتأثرة بالتغيرات المناخية، المشاركة في التخطيط البيئي المحلي) ويعرف هذا الاتجاه بـ"الخدمة الاجتماعية البيئية" أو "العدالة البيئية."

٤. **البعد المؤسسي والحوكمي** : يرتكز على تنمية الموارد البشرية وصون حقوق الإنسان، وفي مقدمتها الحق في التنمية بوصفه حقًا عالميا لا يتجزأ من منظومة الحقوق الأساسية، ويتجلى ذلك في تعزيز الحرية الاقتصادية وضمان مستوى معيشي كريم. (المشاركة المجتمعية في صنع القرار– الشفافية– المساءلة الاجتماعية– بناء المؤسسات المجتمعية القادرة على الاستمرار) وهذا يعزز استدامة البرامج والسياسات التنموية.[٦]

خامساً: عرض الاتجاهات النظرية

يمكن تفسير العلاقة بين الخدمة الاجتماعية والتنمية المستدامة من خلال عدة اتجاهات نظرية، منها:

١. **النظرية البنائية الوظيفية** : تنظر البنائية الوظيفية إلى المجتمع بوصفه نسقًا مستقرا نسبيا يتكون من عناصر مترابطة ومتكاملة، يؤدي كل منها وظيفة إيجابية تسهم في دعم البناء الكلي للمجتمع وتعمل هذه العناصر في إطار من التوافق المشترك والإجماع القيمي الذي يحكم العلاقات والتفاعلات بينها وابرز علمائها (تالكوت بارسونز) اذ يوضح أن فاعلية القوة داخل النسق تقوم الخدمة الاجتماعية على ثلاثة شروط أساسية: اتساع شبكة العلاقات داخل النسق وعلاقتها بالقوة، وجود توجه عام يمكّن القوة من تجاوز العلاقات الجزئية وفق مستوى الشرعية والاتفاق، وفاعلية الوسائل المستخدمة للضبط والسيطرة داخل النسق. وتنظر هذه المقاربة للخدمة الاجتماعية كمؤسسة تنظيمية علاجية وتنموية للحفاظ على التماسك الاجتماعي وتقليل الاختلالات، ما يعزز الاستقرار الاجتماعي ويسهم في التنمية المستدامة، فيظهر التكامل بينهما وظيفيا لضمان استمرار النسق الاجتماعي عبر الأجيال[٧].

٢. **نظرية الانساق العامة** : ترتكز نظرية الأنساق العامة على اعتماد النسق كوحدة للدراسة ضمن إطاره المرجعي، بما يمكّن الأخصائي الاجتماعي من فهم بنيته وتفاعلاته بعمق. ولا

يقتصر ذلك على ثقافة النظرية الأصلية، بل يشمل مراعاة خصوصية النسق من عادات وقيم وثقافة، مما يسمح بتطبيقها في مختلف المجتمعات دون إغفال خصوصيتها الدينية والاجتماعية. وفي المجال الطبي، تؤكد النظرية أهمية التكامل بين الأخصائي الاجتماعي والفريق الطبي وإدارة المستشفى والمريض لضمان خدمة اجتماعية طبية كفوءة وعالية الجودة[٨].

تتوافق هذه النظرية مع فلسفة التنمية المستدامة القائمة على تكامل الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، إذ تسهم الخدمة الاجتماعية، عبر تعاملها مع الفرد في بيئته، في تقديم تدخلات شمولية تعالج المشكلات في سياقها الكلي بما يعزز استدامة الحلول. وعليه، فالعلاقة بينهما تكاملية نسقية لا يمكن فصل أحدهما عن الآخر.

٣. **نظرية التمكين:** عرف **Robert Adams (2003)** التمكين في الخدمة الاجتماعية بأنه طريقة لمساعدة الأفراد على السيطرة على حياتهم وظروفهم، وتعزيز قدراتهم لتحقيق أهدافهم وتحسين نوعية حياتهم، عبر نقل بعض الصلاحيات للمستويات الأدنى، وتعزيز المشاركة والمرونة والإبداع واللامركزية وروح التعاون والثقة ويتوافق جوهر التمكين مع التنمية المستدامة التي توسع الخيارات الإنسانية، إذ تعزز المشاركة المجتمعية ودعم الفئات الهشة وتمكينها من الوصول للموارد، مما يبني قدرات بشرية مستمرة وقادرة على المشاركة الفاعلة في التنمية.[٩]

٤. **نظرية رأس المال الاجتماعي** : تركّز هذه النظريات على دراسة تأثير مكونات رأس المال الاجتماعي، كالثقة والمشاركة والشبكات، والخصائص الشخصية والاجتماعية للفرد، على قدرته في بناء علاقات فاعلة وتحقيق أهدافه، بما يعزز اندماجه في المجتمع وتسهم الخدمة الاجتماعية في تنمية شبكات الدعم والثقة وروح التضامن، وهي أساس رأس المال الاجتماعي، بما يدعم المشاركة المجتمعية اللازمة لتحقيق التنمية المستدامة، ما يبرز التكامل بين المجالين في تعزيز البنية الاجتماعية للاستدامة.[١٠]

- يتضح من العرض السابق أن التكامل بين الخدمة الاجتماعية والتنمية المستدامة ليس تكاملاً عرضيا، بل يستند إلى مرتكزات نظرية راسخة؛ فالبنائية الوظيفية تبرز البعد الاستقراري، ونظرية الأنساق تؤكد الترابط البنيوي، ونظرية التمكين تركز على بناء القدرات، ورأس المال الاجتماعي يعزز المشاركة والثقة وعليه، فإن العلاقة بين المجالين علاقة تكامل بنيوي ووظيفي وإنساني، تجعل من الخدمة الاجتماعية شريكاً أساسيا في تحقيق التنمية المستدامة بأبعادها المختلفة.

سادساً: الاستنتاجات

١. الخدمة الاجتماعية شريك استراتيجي في تحقيق التنمية المستدامة.
٢. البعد الاجتماعي يمثل نقطة الارتكاز في العلاقة بين المجالين.
٣. هناك حاجة لإعادة توجيه التعليم والممارسة المهنية نحو منظور تنموي مستدام.

٤. التكامل المؤسسي شرط أساسي لتعظيم أثر الخدمة الاجتماعية.

سابعاً: التوصيات

١. إدماج مفاهيم التنمية المستدامة في مناهج كليات الخدمة الاجتماعية.

٢. تعزيز الشراكات بين مؤسسات الخدمة الاجتماعية والجهات التنموية.

٣. دعم برامج التمكين الاقتصادي للفئات الهشة.

٤. تطوير برامج توعية بيئية ضمن إطار الممارسة المهنية.

٥. إجراء دراسات ميدانية لقياس أثر تدخلات الخدمة الاجتماعية في تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

ثامناً: الخاتمة

تؤكد هذه الدراسة أن العلاقة بين الخدمة الاجتماعية والتنمية المستدامة علاقة تكاملية وليست عرضية، حيث تمثل الخدمة الاجتماعية أحد أهم الآليات التطبيقية لتحقيق الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية والبيئية للتنمية المستدامة و إن تعزيز هذا التكامل يتطلب إعادة صياغة دور المهنة ضمن منظور تنموي شامل يركز على الاستدامة والعدالة والتمكين.

تاسعاً: الهوامش :

[١] عبدالفتاح عثمان، محمد حسين عثمان، عبدالحليم رضا، محمد نجيب توفيق، مقدمة في الخدمة الاجتماعية، مكتبة الانجلو المصرية، ٢٠١٠، ص١٠٤.

٢ مدحت محمد ابو نصر، التنمية المستدامة مفهومها وابعادها ومؤشراتها، (٢٠١٧) مصر، المجموعه العربية للتدريب والنشر، ص٨٠.

٣ ابراهيم العيسوي، العدالة الاجتماعية والنماذج التنموية مع اهتمام خاص بحالة مصر وثروتها، ٢٠١٤ لبنان: المركز العربي للابحاث والدراسات السياسية ، ص١٠.

٤ محمد ياسر خواجة ، المجتمع المدني وتنمية رأس المال الاجتماعي. (٢٠١٨) مصر: نيو بوك للنشر والتوزيع، ص١٩.

٥ منال عشري، تكنولوجيا المعلومات والرأسمال البشرى رؤية للتنمية المستدامة ٢٠٣٠. (٢٠٢٢). مصر: دار التعليم الجامعي،ص ٨٠-٨١.

٦ محمد الصطوحي ابراهيم علي، الدور الوسيط للثقافة التنظيمية في العلاقة بين ممارسات إدارة الموارد البشرية الخضراء والأداء المستدام للمنظمة: دراسة تطبيقية على العاملين بالشركة المصرية للإتصالات. (٢٠٢٥)، ص٨٩

٧ محمد عبدالكريم الحوراني، النظرية المعاصرة في علم الإجتماع: التوازن التفاضلي صيغة توليفية بين الوظيفة والصراع. (٢٠٠٨). الأردن: المنهل، ص١٠٩.

٨ فؤاد ابو شنار، التدخلات العلاجيه في ضوء النظريات النفسية. (٢٠٢٤)، دار الرازي للنشر والتوزيع، ص ٣٣٦.

٩ طلعت مصطفى السروجي، الخدمة الاجتماعية الدولية. (٢٠١٠). مصر: مكتبة الانجلو المصرية، ص١٠٠ .

١٠ سعدون حمود جثير الربيعاوي، حسين وليد حسين عباس، رأس المال الفكري. (٢٠١٥). الأردن: دار نشر المنهل ، ص١١٥.